



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الدور السياسي لنساء الأقليات في العراق بعد عام 2003

هيام علي المرهج



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرٌ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدة تهّمُ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

الدور السياسي لنساء الأقليات في العراق بعد عام 2003

هيام علي المرهج *

تقديم

يكون وصول نساء الأقليات إلى المحافل العامة الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية محدوداً للغاية، قياساً برجال الأقليات؛ لطبيعة العوائق الثقافية السائدة، ونظرة المجتمع فيما يخص النوع الاجتماعي، إذ تنتشر الأمية في مناطق الأقليات، ولا تُزوّد نساء الأقليات بإمكانات تعليمية وثقافية، فالنساء اللاتي لا يتكلمن سوى لغتهنّ الأصلية سوف يواجهنّ صعوباتٍ وتمييزاً حتى فيما يخص تلبية متطلبات العيش الأساسية، ممّا يدفعهنّ للانطواء على دوائرهنّ الثقافية الضيقة، ومن ثمّ يجرمهنّ من التزوّد بالمهارات، والخبرات التي تؤهلهنّ لدخول سوق العمل، لذا يُعدّ نقص التعليم المهني، والحصول على شهادة جامعية، والمعرفة المحدودة باللغة الرسمية عقبات تحول دون انخراط نساء الأقليات في المجتمع بكلّ مفاصله.

تستقطب مراكز صنع القرار في العراق عموماً القوى القومية والدينية ذات الثقل الأكبر في المجتمع، وبالتأكيد ليست الأقليات من ضمنهم بأيّ صورة من الصور، ممّا يجعل وصول المرأة المنتمجة إلى الأقليات أمراً أشبه بالمعجزة، وإدراكاً من المجتمع، ومن النظام لهذه الحقيقة فقد وُجِدَ نظام (الكوتا) كمحاولة لتحقيق المساواة إلى حدّ معقول، ومع وجود القوانين التي تضمن حق المشاركة السياسية لجميع العراقيين بغض النظر عن الدين أو الجنس، إلا أنّ القانون ومؤسساته لم تكن قادرة على إيصال نساء الأقليات إلى مراكز صنع القرار، ولا إلى المناصب الإدارية المهمة، لذا تفتقر نساء الأقليات إلى الأمن النفسي والاجتماعي، وتجد في هويتها الدينية أو القومية أو حتى الجنسية عائقاً أمام اندماجها الاجتماعي، ومشاركتها السياسية.

وتبقى المشكلة الحقيقية التي تواجه نساء الأقليات هي الفجوة بين النص القانوني، وبين الواقع والتطبيق، ففي مجتمع يُتقدّم فيه العرف على القانون، ومشروع القبيلة سابق على مشروع الدولة، يصبح من غير المجدي أن يحفل الدستور بمواد تضمن الحريات الثقافية والدينية لنساء الأقليات، ومن دون وجود ضمانات ومؤسسات تكفل تطبيق هذه القوانين، ومثال ذلك أنّ قوانين العمل والأجور لم تميّز بين النساء من (مختلف الأديان والقوميات) وبين الرجال، إلا أنّ المرأة المنتمجة للمكونات الصغيرة تعاني من تمييز في المجال الوظيفي والعمل، إذ لا تستطيع تولي المناصب المهمة

* قسم دراسات المرأة، مركز البيان للدراسات والتخطيط.

في ظل نظام قائم على المحاصصة الطائفية.

طبيعة المشاركة السياسية لنساء الأقليات

تواجه نساء الأقليات عقبات تحول دون المشاركة الفعالة في الحياة السياسية، منها ما يعود إلى الحواجز الثقافية، ولا سيّما المجتمعات التقليدية المحلية التي تحرم النساء من النهوض بدورٍ في اتخاذ القرارات، ومن ثمّ يقع عبء أكبر، وتمييز أعمق تجاه نساء الأقليات، ممّا يجرّهن من إبداء الرأي في قرارات السياسة الوطنية؛ لأنهنّ نساء أولاً، وينتمين إلى أقليات ثانياً، وقد تتعرّض النساء إلى تهميش داخل مجتمعات الأقليات التي ينتمين إليها، إذ كانت مشاركة الأقليات غير فعالة في كثير من الأحيان، وذات طابع رمزي في الهيئات الوطنية والمحلية المسؤولة عن السياسة⁽¹⁾، وقد أدى عدم الاستقرار السياسي في محافظة نينوى إلى زرع هاجس الخوف فيمن يتصدى للعمل السياسي، ومثال ذلك اغتيال القيادي في تجمع الشبك الديمقراطي (ملا عباس الشبكي) سنة 2009، وبالمثل واجهت نساء الشبك اللاتي حاولن تصدّر المشهد مخاطر أمنية تصل إلى حد الاستهداف المباشر، مثاله اغتيال الناشطة الشبكية (غيداء سالم) في شباط 2014، وتعرضت إحدى تظاهرات الشبك إلى حادثة إطلاق عيارات نارية من جهات متنفذة في ناحية (برطلة) ووفق شهادتها، أمّا عن اختيار النساء اللاتي يمثلن الشبك فإنّ ذلك يكون عادةً بناءً على انصياع النساء لتوجهات الأحزاب بصورة رئيسة، ويعود تهميش نساء الشبك من قبل رجال الشبك أنفسهم؛ لطبيعة المجتمع الشبكي، وانصياع المرأة إلى التقاليد بحيث تصبح المرأة أحياناً وبجد ذاتها مساهمة في تهميش مكانتها إزاء الرجال، وينطبق هذا على أكثر من نصف النساء الشبكيات، مع محاولة قلة منهنّ البروز في شتى المجالات التربوية، والدينية، والاجتماعية، والاقتصادية.

مثلّ المكّون التركماني -منذ بدء العملية السياسية في العراق- في مجلس الحكم السيدة (صونغل جابوق) وكذلك شاركت المرأة التركمانية في كل دورة انتخابية، واستطاعت الوصول إلى مواقع صنع القرار فقد حصلت السيدة (هيام نعمت محمود) على منصب وزيرة الدولة كممثلة للحكومة في مجلس النواب، وتعدّ مشاركة نساء التركمان مشاركة جيدة نسبياً، فللمرأة التركمانية حضور داخل الأحزاب والبرلمان وفي الحكومة، على سبيل المثال تفقد السيدة (جالا نفظجي) حزب الإرادة التركمانية، وللمرأة مكانة اجتماعية خاصة في المجتمع التركماني؛ إلا أنّ الواقع الاجتماعي- السياسي للمرأة العراقية عموماً، وما تواجهه من مشكلات وضغوط

1 سعد سلوم: نساء الأقليات أصوات منسية، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية، بيروت، 2017، ص 49.

تحدُّ من مشاركتها وحضورها السياسي لا ينفصل عن واقع نساء التركمان التي تعيش في بيئة اجتماعية تقليدية ضاغطة تؤثر على حضورها في الحياة العامة بمختلف صورها⁽²⁾، فنجد أنَّ الدور السياسي والوظيفي للمرأة التركمانية ما زال شكلياً، إذ لم تأخذ المرأة التركمانية دورها في إدارة الدوائر والمؤسسات الحكومية، ويرتبط هذا الأمر بجملة أسباب، منها التحديات التي تواجهها المرأة التركمانية داخل المجتمع التركماني نفسه، إذ لم يقتصر النشاط السياسي التنظيمي التركماني على الرجال فقط، بل اشتركت وانضمت المرأة إلى صفوف الحركات السياسية التركمانية منذ بدايات تأسيس هذه الحركات؛ إلا أنَّ صورة النضال والمشاركة السياسية لدى المرأة التركمانية بقيت مرهونة بالتقاليد الاجتماعية السائدة إلى حدِّ كبير، وأنَّ أحزاب الأقليات كانت مجبرة على إدخال النساء في الأحزاب أسوةً بغيرها من الأحزاب الأخرى، ومنها الأحزاب التركمانية، ولكن هذه النتيجة لزيادة تمثيل المرأة في السلطة التشريعية كانت على حساب تمهيشهنَّ في التمثيل في السلطة التنفيذية، وهو مؤشر واضح على أنَّ تمثيل النساء لا يتعدَّى دوراً مرسوماً كواجهة شكلية؛ لإضفاء التنوع على تمثيل الأحزاب من ناحية الجندر، وعند مقارنة تمثيل النساء والرجال، وأثره على هوية التركمان، سوف نجد مقدار التشطي الذي حلَّ بتمثيل المكوّن التركماني⁽³⁾، كما أنَّ الدور النساء السياسيات التركمانيات لم يكن بالمستوى المطلوب، إذ لا توجد أصوات نسائية تطالب داخل قبة البرلمان بحقوق المفقودين والمغييبين من التركمان، وبالأخص ما يتعلق بملف الناجيات والمختطفات التركمانيات على يدي داعش، حتى أنَّ قانون الناجيات لم يكن لأي سياسية من التركمان دور فيه، حتى أنَّه في قراءته الأولى كان تحت مسمى قانون الناجيات الإيزيديات؛ إلا أنَّ الناشطات التركمانيات قدّمن طلباً للمشاورة، وتسليط الضوء على نساء التركمان الناجيات، فعُدِّل القانون؛ ليشمل جميع النساء الناجيات، ودُكر هذا في ديباجة القانون، ويُعدُّ دور منظمات المجتمع المدني ضعيفاً في المناطق التركمانية، وتقتصر نشاطاتها على الأعمال التقليدية كالخياطة والطبخ، وكأنَّ دور المرأة يقتصر على هذه الجوانب، إذ ليس هناك ورش تدريبية لزيادة الوعي السياسي لنساء التركمان، أو لتطوير مهارتهن القيادية، وهذا الضعف في دور منظمات المجتمع المدني يؤثّر على المشاركة السياسية للمرأة التركمانية⁽⁴⁾.

2 مقابلة الباحثة مع السيد طورهان المفتي بتاريخ 15/3/2022. السيد طورهان هو سياسي تركماني حصل على مناصب سياسية عديدة، منها وزير الدولة لشؤون المحافظات، ووزير الاتصالات وكالة، ومستشار رئيس الجمهورية فؤاد معصوم وغيرها.

3 سعد سلوم: نساء الأقليات في العراق أصوات منسية، مصدر دُكر سابقاً، ص 51-50.

4 مقابلة الباحثة مع الناشطة التركمانية هيمان رمزي بتاريخ 14/3/2022.

المرأة الإيزيدية

لم تصل أي امرأة إيزيدية إلى منصب (الكوتا) بعد 2003، وقد وصلت أربعة نساء إيزيديات وهن: (فيان دخيل، وأمينة سعيد، وخالدة خليل، ورونزا زياد)، وجميعهن وصلن عن طريق الغطاء الحزبي الكردي، لكن ما بعد 2014، وبعد دخول داعش وما تعرضت له المرأة الإيزيدية من انتهاك صارخ لحقوقها، بدأت تنشط المرأة الإيزيدية وظهرت عديد من النساء الإيزيديات الناشطات اللاتي ناقشن قضايا إنسانية وسياسية، مثل السيدة (نادية مراد) التي دوّلت القضية الإيزيدية في مجلس الأمن أمام الأمم المتحدة والبيت الأبيض، ففي المجتمع الإيزيدي هناك عديد من الطاقات النسائية القادرة على التصدي للمشهد السياسي، ولكن طبيعة المجتمع العراقي عموماً، والإيزيدي خصوصاً تحكمه العادات والتقاليد والصور النمطية للمرأة التي تعمل في المجال السياسي، وكذلك الأحزاب المسيطرة على السلطة لا تمنح نساء الأقليات الفرصة للتمثيل، بغض النظر عن الدين؛ لأنها أحزاب لا تقوم على روابط وطنية.

كان لنساء الأقليات دور مهم في مناقشة نصوص قانون الناجيات، وإبداء آرائهن ومقترحاتهن إزاء هذا القانون، ويُعدُّ القانون الأول الذي يعالج موضوع العنف الجنسي، وقضايا الناجيات من عنف داعش، وضمن لهم أجور شهرية، وحقوق في التعليم، والتأهيل الصحي، والنفسي بعد تقديمه من قبل منظمات المجتمع المدني إلى رئاسة الجمهورية برئاسة (برهم صالح) الذي رفعه إلى البرلمان، وهذا القانون لا يختص بالإيزيديات فقط، وإنما يشمل كل النساء الناجيات من أسر تنظيم داعش، وقد عُيِّنت امرأة إيزيدية من سنجار بمنصب مدير عام لتنفيذ هذا القانون، وهي السيدة (سراب إلياس)؛ لأنَّ معظم النساء الناجيات من تنظيم داعش هنَّ نساء إيزيديات⁽⁵⁾.

تمكنت مرشحتان من المكون الكاكائي - لأول مرة في تاريخ الانتخابات العراقية- الفوز بمقعدين نيابيين عن محافظتي كركوك ونينوى، وهما (أحلام رمضان، ونجوى كاكية)، إذ استطاعت المرشحتان الحصول على مقعد نيابي، بغض النظر عن انتمائهنَّ الكاكائي، ومن دون الحاجة لوجود (كوتا)، ممَّا يعني أنهنَّ استطعنَّ كسر القيود التي كانت تحول دون مشاركة الكاكائية عموماً؛ لعدم وجود (كوتا) خاصة بهم، ونساء الكاكائية خصوصاً بوصفهنَّ نساء ومن الأقليات.

كان المجتمع الكاكائي إيجابياً وداعماً لحملةن الانتخابية ومشاركتهن السياسية، وكان للمرأة

5 مقابلة الباحثة مع السيد صائب خدر نايف ممثل الكوتا الإيزيدية في البرلمان العراقي في الدورة السابقة، بغداد، 1/16/2022.

الكاكاوية دور كبير في دعم ترشحهنّ للمجلس النيابي، إذ تمتلك المرأة الكاكاوية الوعي السياسي، ولكنها بحاجة إلى التوجيه، وهو ما ركزَ عليه في حملتهنّ الانتخابية، إذ استطعنّ كسب ثقة الناخبات الكاكاويات بهنّ كمرشحات عن طريق استنادهن على الوعي السياسي لنساء الكاكاوية، وفي السياق نفسه، فلا يخلو دخول نساء الكاكاوية العمل السياسي من التعرّض لنوع من التمييز؛ لأنهنّ نساء ومن الكاكاوية، ولكن الانتماء الحزبي كان كفيلاً بدعمهنّ فاستطعنّ الحصول على أصوات انتخابية لا تقتصر على الأصوات الكاكاوية، بل من مختلف الجماعات المؤيِّدة للحزب الذي ينتمينّ إليه⁽⁶⁾.

كان المجتمع الكاكاوي مجتمعاً مغلقاً على نفسه، ويفرض قيوداً اجتماعية على النساء، ويفرض تعليمهنّ، لكن الآن أصبحت كثير من نساء الكاكاوية متعلّقات ومطلعات على العالم الخارجي عن طريق ما وفرته وسائل التواصل الاجتماعي من انفتاح على ثقافات وتجارب مختلفة، ممّا أسهم في تطوّر الوعي السياسي لدى نساء الكاكاوية، لكن هذا التغيير ما زال يسيراً ونسيباً، إذ ما زالت المرأة الكاكاوية تُعصّب على الزواج، وتنتشر بينهم حالات الانتحار والأمية، فضلاً عن أنّ هناك نظرة سلبية من المجتمع الكاكاوي تجاه المشاركة السياسية للمرأة، وخصوصاً ما يتعلق بدخولها مضمار العملية السياسية، وهذا ينطبق حتى على دخولها الحياة الثقافية والعلمية عموماً.

تُعدّ العائلة المعوّق الأول للمشاركة السياسية للمرأة عموماً، وأنّ وجود امرأة الكاكاوية تحت قبة البرلمان مهم في الدفاع عن حقوق نساء الكاكاوية بصورة خاصة، وحقوق الكاكاوية بصورة عامة كأقلية غير معترف بها دستورياً وقانونياً، وهذا هو المشروع الأساسي الذي يعمل عليه السياسيون الكاكاويون نساءً ورجالاً. وقد كانت أصوات الناخب الكاكاوي تتشكّلت؛ بسبب نظام القائمة الانتخابية لكن اليوم في ظل نظام الدوائر المتعددة، والترشيح الفردي أسهم في أن يكون هناك ممثلين حقيقيين عن الكاكاوية من دون الاعتماد على نظام (الكوتا)⁽⁷⁾، أمّا عن توقعات المجتمع الكاكاوي لقدرة المرشحتين في الدفاع عن مصالح المجتمع الكاكاوي؛ فتشير الآراء إلى عدم تفاؤل المجتمع الكاكاوي بهذا التمثيل؛ لأنّه بالنتيجة تمثيل حزبي وخاضع لتوجهات الأحزاب ورغبات رؤساء الكتل، ولا يعتقدون بقدرتهن على تقديم مشروع الحصول على اعتراف بالكاكاوية كأقلية

6 مقابلة أجرتها الباحثة مع النائب نجوى حميد الكاكاوية بتاريخ 28/12/2021.

* نجوى حميد الكاكاوية نائب عن الحزب الديمقراطي الكردستاني.

7 مقابلة أجرتها الباحثة مع السيدة أحلام رمضان بتاريخ 28/12/2021.

* أحلام رمضان نائب كاكاوية عن حزب الاتحاد الوطني الكردستاني.

دينية، وبتمثيل برلماني (كوتا) خاص بهم⁽⁸⁾.

وفيما يتعلق بالتجربة السياسية للمرأة المندائية فقد حصلت (نادية فاضل مغامس) على منصب مدير عام، وهناك صعوبة مركبة واجهتها السيدة نادية؛ بسبب انتمائها إلى أقلية تُعدُّ من أقل المكونات عدداً مقارنة بالمسيحيين والإيزيديين وهي الأقلية المندائية، وثانياً لأنها امرأة من نساء الأقليات، وهو ما جعل تسنمها المنصب يكتنفه عديد من الصعوبات، لوجود المحاصصة داخل ديوان الأوقاف المسيحية والإيزيدية والصابئة المندائية أيضاً بوصفه أحد مؤسسات الدول، كما لم يسبق لطائفة الصابئة المندائية أن رُشِّحت امرأة لأي منصب مهم في مؤسسات الدولة، كما أنه من الناحية التاريخية لم يسبق في تاريخ الدولة العراقية المعاصرة أن تتولَّى امرأة منصب مدير عام وقف لأيٍّ من الطوائف الدينية⁽⁹⁾.

استطاعت المرأة الكردية الفيلية جزاء مساهمتها الفاعلة في النضال التحرري الكردي من الوصول إلى المراكز القيادية مثل السيدة (زكية إسماعيل حقي) التي كانت رئيسة لاتحاد نساء كردستان ثاني امرأة عضو في اللجنة المركزية في الحزب، وبهذا تكون سابقة تاريخية، إذ لم يسبق أن تقلدت امرأة كردية قبل هذا التاريخ منصباً قيادياً في الأحزاب السياسية الكردستانية، وشغلت منصب عضو في مجلس النواب، وكذلك أول قاضٍ تعيَّنت في العراق، والمنطقة العربية؛ ممَّا يدلُّ على وعي المرأة الكردية الفيلية وقدرتها على خوض غمار السياسية، كما أصبحت السيدة (هناء بيك مراد) أول مديرة مكتب رئيس وزراء في العراق الحديث.

الخلاصة

نستنتج ممَّا تقدَّم أنَّ النظام السياسي العراقي مبنيٌّ على أسس قانونية ومؤسسية متوازنة، لكنَّها لم تصل إلى مرحلة التكامل إلى الآن، وتحتاج إلى جهود مضاعفة وإرادة سياسية فعلية؛ لإحداث تغييرات تنعكس على نحو إيجابي على واقع الأقليات عموماً في العراق، إذ تكمنُ المشكلة الأساسية في الإرادة السياسية في استثمار البنى المؤسسية، وتطبيق القواعد القانونية؛ لمنح الآخرين حقوقهم بمختلف صورها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومع الواقع المتردي الذي تعيشه نساء الأقليات اجتماعياً سواءً كان ذلك على مستوى الأقلية نفسها أم على مستوى المجتمع

8 مقابلة أجرتها الباحثة مع ناشطين من الكاكاية في بغداد بتاريخ 11/1/2022

9 سعد سلوم: المشاركة السياسية للأقليات في العراق، مصدرٌ دُكر سابقاً، ص121.

الذي يهمل هذه الفئة من النساء، فضلاً عن الجرائم التي تعرضت لها بعد دخول داعش إلى مناطقهم، وعلى المستوى السياسي تحتكر الأحزاب الكبرى الساحة السياسية؛ إلا أن كثيراً من نساء الأقليات استطعن كسر الحواجز الاجتماعية والسياسية، وخضن غمار العمل السياسي بكل تعقيداته، ومع يُسر هذه التجربة؛ إلا أنّها تجربة مهمة أثبتت قدرة تلك النساء على اختراق العملية السياسية، ورفع أصواتهن للدفاع عن حقوقهنّ وتسليط الضوء على فئة من المجتمع تتعرض للإهمال والتهميش على كلّ المستويات.

التوصيات:

— توفير (كوتا) للنساء داخل الوزارات والهيئات الإدارية، وتعتمد على عدد النساء داخل الوزارات لتساعدهنّ في الوصول إلى المناصب العليا، ووضع (كوتا) لنساء الأقليات داخل كوتا النساء.

— تُعدّ الأحزاب السياسية وسيلة مهمة في تمكين النساء عموماً، ونساء الأقليات خصوصاً، إذ عن طريق الأحزاب السياسية تتمكن النساء من الوصول إلى مواقع صنع القرار، والمناصب المنتخبة، ومراكز القيادات السياسية، لذا من الضروري توفير (كوتا) النساء داخل هياكل الأحزاب السياسية.

— الدفع بمنظمات المجتمع المدني؛ لزيادة المشاريع المهمة بتمكين نساء الأقليات سياسياً؛ لرفع مستوى وعيهنّ السياسي؛ لكي يصبحن أكثر قدرة على المشاركة في الحياة العامة.